الباب الخامس

الجوانب السياسية للقضية

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

القضية في الإطار العربي الإفريقي

المبحث الأول :

التعاون العربي الإفريقي في قضية دارفور

لأول مرة تهتم القمة العربية فى الجزائر يومى ٢٢ و ٢٣ مارس ٢٠٠٥ بقضايا السودان،أى التسوية بين الشمال والجنوب وقضية دارفور. فقد تناول القضية معظم الزعماء العرب فى إشارات عابرة فى كلماتهم. ومن الطبيعى أن يركز الأمين العام للاتحاد الإفريقى على قضية دارفور، كما ركز عليها الأمين العام للأمم المتحدة، وأن يطلب من القمة العربية مساندة مادية وسياسية لنشاط الاتحاد والمراقبين والقوات، التي شكا الأمين العام من أن ما قدم من مساعدات مالية لا يصل إلى عُشر ما كان مطلوبا، حتى يتمكن الاتحاد من مواجهة المشكلة.

وإذا كان موضوع التعاون العربى الإفريقى قد أصبح محل اهتمام القمة، وشغل مكاناً هاماً فى كلمات بعض الزعماء، فإن انعقاد القمة العربية فى تونس ثم الجزائر ثم السودان العام القادم، لهو مناسبة لإنهاء تقليد عربى قديم، وهو ترك القضية السودانية للإطار الإفريقى. ولكن التعاون العربى الإفريقى فى مجال تسوية القضية السودانية يثير مشكلة القراءات المختلفة لجوهر هذه القضية. ذلك أن الاتحاد الإفريقى يعتبر أن اتفاق السلام بين الشمال والجنوب يمثل انتصاراً لحقوق الجنوبيين، ويحمل من باب خفى تلك المسحة التى قدمتها الولايات المتحدة

للمشكلة، عندما دفعت بشكل حثيث إلى اتفاقيات السلام بين الخرطوم وحركة تحرير السودان. كذلك يشعر العالم العربى بأن قضية دارفور، وإن كانت معطياتها قائمة منذ سنوات، وأن الحكومة السودانية بسبب مشاغلها الكثيرة وحربها مع الجنوب لم تعطِ العناية الكافية لهذه لقضية، وأن تصعيد المشكلة من جانب الولايات المتحدة خصوصاً في مجلس الأمن، وعلى مستوى العلاقات الثنائية مع السودان تحيط بها الشكوك. ويشتم منها ما يريب بالنسبة لوحدة السودان وسلامة أراضيه، فإن العالم العربى بالتأكيد حريص على أن تظل دارفور جزءاً عزيزاً من السودان مهما كان شكل التسوية بين حركات التمرد وبين الحكومة السودانية.

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة صورت الموقف فى دارفور على أنه صراع بين العرب والأفارقة، انحازت فيه الحكومة السودانية إلى القبائل العربية، وربما راق هذا الطرح للاتحاد الإفريقى، ولو بشكل غير مباشر، على أساس أن هذا الطرح الأمريكى قدم أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية، وفُسر يومها على أنه محاولة من الرئيس بوش لجذب أصوات الناخبين السود فى الولايات المتحدة، كما فُسر استمرار الموقف الأمريكى بأسباب مختلفة أهمها استمرار سياسة تمزيق الدول العربية لصالح إسرائيل، مما دفع الحكومة السودانية إلى أن تتهم إسرائيل رسمياً بمساندة التمرد فى دارفور.

وأما السبب الثانى فهو تأكيد واشنطن على سياسة واضحة فى إفريقيا تعزز بها محاولاتها المستميتة لإخراج النفوذ الفرنسى من القارة السوداء، لكى تخلص للنفوذ الأنجلو ساكسوني. ونحن نعتقد أن تأييد فرنسا البارز لواشنطن فى مجلس الأمن بالنسبة لقضية دارفور يحمل معنى التستر بحماية حقوق الإنسان، والاستخفاف في نفس الوقت بالموقف العربى. كما أن هذا الموقف الفرنسى يحمل إشارات التقارب الفرنسى الأمريكى، ولو فى مسألة تتصل فى نهاية المطاف بتقليص النفوذ الفرنسى فى القارة.

ولا شك أن دفع الولايات المتحدة الجهود الدولية فى دارفور، وتصعيد المشكلة ضد الحكومة السودانية يثير المخاوف من أن تتحول دارفور من التبعية للسودان إلى وضع لا يكون فيه للسودان سلطة عليه، أشبه بما يتجه إليه الآن إقليم كوسوفا.

تلك هي الاعتبارات التي تحكم الشعور العربى، وكذلك الموقف الإفريقي. ولكن موقف القمة العربية فى الجزائر لا يمكن أن يعكس هذه المشاعر بشكل مباشر فى قراراته نظراً لحساسيات الموقف السودانى، ووجود الولايات المتحدة على الطرف الآخر، فضلاً عن أن الجهود الدولية فى دارفور تتخفى وراء الشرعية الدولية التى تمثلها قرارات مجلس الأمن المتتالية والمتصاعدة، وتستغل المناخ العام الذى تمكنت الولايات المتحدة من إشاعته بمناسبة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن لبنان، وإعطائه دفعة فى إطار الضغوط الأمريكية على سوريا ولبنان بعد اغتيال الحريرى.

ومن الواضح أن التعاون العربى الإفريقى لا يجوز أن يكون شعاراً عاماً، وإنما لابد من البحث عن مضمون عملى له، مما يتطلب التوصل إلى قناعة مشتركة عربية وإفريقية للتعاون بين الطرفين على مقتضاها بدارفور، وبذلك نجنب البيئة العربية الشعور بأن الصراع فى دارفور يجب الانحياز إلى أحد طرفيه، وأن من مصلحة الطرفين العربى والإفريقى أن يكون السودان موحداً ونموذجاً للتعايش بين الأعراق، وساحة للتسامح ورابطاً قوياً فى مناطق التخوم العربية الإفريقية. ولهذا السبب فإننا نعتقد أن موقف القمة العربية يجب تشجيعه باعتباره المناسبة الأولى التى يتم فيها اتحاد المصلحة بين العرب والأفارقة على أرض السودان، على أن يتم البحث عن المضامين العملية لتأكيد هذا الموقف المتضامن، دون الالتفات إلى دعاة التفريق بين العرب والأفارقة، على أساس نظريات عرقية خاطئة تضع العروبة فى

مواجهة الأفريقانية حسبما يحلو لهواة الثنائيات أن يلهون بها.

ولعل هذا المدخل يفرض علينا لتنبيه إلى الواجبات الإعلامية والثقافية والسياسية التى يجب أن يقوم بها العرب والأفارقة معاً. فالإعلام العربى أغفل تقريباً قضية دارفور، كما أنه استكان إلى أن مجمل القضايا السودانية لم تعرض يوماً على الجامعة العربية، وأنها عولجت دائماً فى الإطار الإفريقى، مما أعطى الانطباع بأن السودان إفريقى أكثر منه عربى، والصحيح أنه عربى إفريقى شأنه شأن الدول الثمانى الأخرى العربية فى إفريقيا.

وبصرف النظر عن اختلاف الرؤى وأسباب المخاوف، فإن الإعلام العربى يجب أن يدافع عن وحدة السودان وسلامته الإقليمية، كما يجب أن يتخذ موقفاً منطقياً من الاتهامات الدولية للسودان، وأن يبرز للقارئ الأسباب التى تجعل قرارات مجلس الأمن فى المسألة اللبنانية السورية وفى دارفور بالذات هى الشرعية الدولية، بينما القرارات الأخرى المنصفة للفلسطينيين، والصادرة هى الأخرى من مجلس الأمن قد تم السكوت عنها عمداً، كما تم إغفالها وسط هذا الضجيج المتحمس لهذه الشرعية الدولية. ومن الواضح أن السودان مقبل على مخاطر التقسيم، وأن التقسيم يمكن أن ينال من كل الجسد السودانى فى شرقه وغربه وجنوبه، ولذلك فإن الإعلام الإفريقى والعربى معاً يجب أن ينبها إلى هذه المخاطر، كما أن هذه المخاطر توشك أن تتجسد فى الواقع استناداً إلى اتفاق ماشاكوس الذى يعطى الجنوب الحق فى الاستفتاء على الانفصال أو الاستمرار ضمن الدولة السودانية. صحيح أن سياسة الحكومة السودانية سوف تلعب دوراً هاماً فى بلورة هذه المخاطر، إلا أن الإعلام العربى والإفريقى يستطيع أن يساعد الحكومة فى هذا الشأن، إذا كان هناك قاسم مشترك بينهما. ومما يسهل الاندماج فى الموقف العربى الإفريقى أن الاتحاد

الإفريقى يؤكد على قدسية الحدود وعلى وحدة الدولة الإفريقية ولا يقر الانفصال أو التجزئة، وهى سياسة ثابتة ومبدأ مستقر فى القانون الدولى الإفريقى، استناداً إلى قاعدة قدسية الحدود، الذى بدأ تطبيقه فى أمريكا اللاتينية فى بداية القرن التاسع عشر، ثم انتقل إلى القارة الإفريقية صبيحة الاستقلال، وانتقل منها أيضاً إلى دول شرق أوروبا فأصبح مبدأ أساسياً من مبادئ القانون الدولى العام على المستوى العالمى.

◆◆◆

opeikandl.com

المبحث الثاني :

مصر ودارفور

هناك حقائق لا يجوز المناقشة فى صحتها، وأولها أن أمن مصر القومى فى دائرته الأوسع يعتمد على قدرة مصر على تركيز مفهوم الأمن القومى العربى فيصبح الأمن القومى المصرى جزءاً من الأمن القومى العربى. أما الدائرة الأضيق للأمن القومى المصرى بعد انحلال عقد الأمن القومي، الذي أسهمت مصر بنصيب وافر فى انحلاله بعد عام ١٩٧٩ ربما دون أن تدرك ذلك ضمن حساباتها الأخرى، فهي دائرة الجوار المباشر، وهى فلسطين وإسرائيل من الشرق والسودان جنوباً وليبيا غرباً والبحر المتوسط شمالاً. ولا أظن أننى اضيف جديداً عندما أقول أن مصر قد تخلت حتى عن هذه الدائرة. فلا شك عندى فى أن مصر مبارك على الأقل باتت منذ عام ١٩٧٩ تفهم أمنها القومى بشكل متطابق مع مفهوم إسرائيلى للأمن القومى المصري، وهو أن تقتصر على أمن الحدود الجغرافية لمصر وحمايتها من العدوان العسكري، أي التخلص من الدائرة القومية والدائرة المحيطة مباشرة بمصر. وكنت ولا أزال، أتمنى أن تعنى جهة ما مسئولة بدراسة جدية لدوائر الأمن القومى المصري، وأنا على يقين دون أن أستبق نتائج مثل هذه الدراسة، أن مصر مبارك ترتكب أبشع خطأ سوف يجر المزيد من الكوارث فى المستقبل. فقد كان من نتائج مواقف مصر المتواضعة فى فلسطين وإزاء إسرائيل أن توحشت إسرائيل ولم تعد تطيق مجرد النقد، ناهيك عن إلزامها بقواعد السلوك القويم وتجسيد آثار التحالف الإسرائيلى الأمريكى وموضعة عوامل القوة الإسرائيلية بتوليد عشرات العوامل

الداخلية والإقليمية لتحجيم القوة الإسرائيلية. ولم أفهم حتى الآن كيف أن مصر تركت السودان يواجه مخطط التقسيم المعلن منذ أن بدأت عملية السلام المشبوهة فى الجنوب، بعد أن أصبحت أى عملية سلام في المنطقة العربية تثير المخاوف من المخططات الأجنبية، وباتت تعنى التآمر على المنطقة ومقدراتها، فقد تخلت مصر عن السودان في محادثات انفصال الجنوب المقرر له عام ٢٠١١ فى اتفاق ماشاكوس، وفى اتفاق السلام فى دارفور فى أبوجا، ثم في تجاوز واشنطن للاتفاق، فبدلا من أن تعاقب واشنطن حركات التمرد التى رفضت الاتفاق رغم مشاركتها فى مفاوضات إبرامه حتى اللحظة الأخيرة، تريد أن تنفذ المخطط بطريقة أخرى وهو الإصرار على إرسال قوة دولية كبيرة قوامها ما يقارب ١٨ ألف جندى بمهام غامضة، والأرجح أنها سوف تقوم بمهام تؤدى إلى فصل دارفور عن الوطن الأم، وهذا تطبيق للاستراتيجية الأمريكية فى تمزيق العالم العربى لصالح إسرائيل.

والغريب حقاً أن مصر الرسمية تتحدث عن أهمية السودان وربما تدرك هذه الأهمية نظرياً سواء من حيث المصالح المائية، أو المصالح الأمنية المهددة ببلد منقسم ومتحارب، أو المصالح الاقتصادية والتجارية التى لا تصر القاهرة طوال العقود الثلاثة الأخيرة على استثمارها، ولكن أبسط وصف لموقف مصر من السودان وقضاياه هو أن مصر فى غيبوبة، وهذا أشرف لها من أن توصف بعدم الإدراك وعدم الاكتراث لما يصل إلى حد التفريط، أو أن يوصف بأن مصر تتآمر على مصر. وحتى عندما صدر القرار ٦٧٩ الذى قدم حيثيات إنشاء القوة الدولية مستندا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن موقف مصر كان ملفتا والسودان يبح صوته للنجدة بلا مجيب، حتى صدور القرار ١٧٠١. وطبعاً فإن حكمة مصر وهدوئها، وفلسفة سياستها التى تولى وزيرنا اللامع أحمد أبو الغيط شرحها

وإيضاحها وتبسيطها للجهلة والغفلة من أمثالي، نصحت السودان نفس النصيحة التقليدية الغالية التى توزعها فى العالم العربى كله، وهى ضرورة التأدب مع الشرعية الأمريكية فى مجلس الأمن خاصة وأن مصر لاحظت بحكمتها الواضحة جداً أن الشرر يتطاير من عينى بوش وبلير، ولابد من قبول القرار خيراً من تحديه، والاستماع إلى مبعوثى بوش وبلير اللذين عرضا على البشير أن المكافأة هى الجلوس دقائق فى البيت الأبيض مع هولاكو القرن الجديد مبعوث العناية الإلهية. ولا ضرر أن تحرك واشنطن المعارضة السودانية كما حركت المعارضة اللبنانية، وكل المعارضات العربية المخدوعة فى المنطقة، والتي لا تزال تحسن الظن بالوجه الإنسانى لبوش فى دارفور، وتنسى وجهه القاتل بقسوة فى فلسطين ولبنان والعراق.

والخلاصة، مادا سوف تفعل مصر إذا أصر السودان فعلاً على مواجهة القوة الدولية التى يعتبرها بحق قوة احتلال واستعمار، بينما تعتبرها مصر قوة دولية شرعية، مهمتها إقرار السلام لصالح الاستقرار ضد وحشية الحكومة السودانية، وعقابا لهذه الحكومة على تفريطها فى معالجة الأوضاع فى دارفور طيلة هذه العقود حتى دخلت دارفور فى دائرة الأطماع الأمريكية.

والراجح، استقراء لعقلية الحاكم العاقل في مصر أنه سوف ينصح الحكومة السودانية بعدم التهور ومناطحة الصخور، وتحطيم قرون الوعل السودانية فى مناطحة خاسرة مع «الشرعية الدولية» ومع المجتمع الدولي حتى لو رأتها الحكومة جائرة، لكن هذه الشرعية هى الأبعد نظراً، وهى التي قررت أن هذه الحكومة لا تستحق أن يظل دارفور فى حمايتها. بهذه النصيحة تسهم مصر مبارك بلا شك فى الإسراع في تشكيل القوة الدولية وتشجيع الدول على المشاركة فيها، تكون الخطوة

التالية هى تشجيع مصر للمشاركة فيها بهذا المفهوم. إن تشكيل القوة وإرسالها وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ وتعيين ممثل خاص للإشراف على تفسير القرار وتنفيذه، وقد يقترح نزع سلاح الجيش السودانى المشاكس لهذا القرار، سوف يتوقف على مدى المساندة أو المعاندة للموقف السوداني الذي تسعى واشنطن إلى عزله وتفريده وتآكله فى الداخل، كما سوف تسعى فى المرحلة المقبلة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ إلى الضغط عليه من جانب الدول المجاورة خاصة مصر.

ورغم أننى أجد صعوبة شديدة فى تحديد الموقف المصرى الآن من القضايا المختلفة في ظل التذبذب وعدم اليقين والتراجع عن بعض المواقف الأولية، إلا أنني أظن أن مصر فى إحدى المراحل كانت تعارض. فهل تعارض وتتبع المعارضة بمواقف عملية دعماً لحكومة الخرطوم، أم سيغريها دور الوساطة لتليين المواقف وتقريبها؟ إن المصلحة المصرية الحقيقية كما يحددها أبناء مصر الفاهمون والمخلصون واضحة فى مساندة السودان ضد هذا الاحتلال باسم المجتمع الدولي، وهو نفسه المجتمع الدولى الذى اعتبر تدمير لبنان وإبادة اللبنانيين دفاعاً شرعياً عن نفس إسرائيل الزكية.

◆◆◆

المبحث الثالث :

موقف الإعلام العربي من أزمة السودان مع المحكمة الجنائية

اتخذ الإعلام الدولي موقفاً مؤيداً بشكل عام للمحكمة ضد السودان، وهذا أمر طبيعى مادام هذا الإعلام الدولى قد روج الصورة السلبية للسودان. وقد اشترك الإعلام الصهيونى بشكل مكثف فى تشويه صورة السودان، وانتشرت المواقع الإلكترونية التي تتباكى على مأساة دارفور، وحاولت بعض هذه المواقع أن تبرر تعاطفها المفتعل مع أهل دارفور وهى التى تمجد إبادة الشعب الفلسطيني، وكأنها توشك أن تدعى أن قبائل دارفور هى من بقايا القبائل اليهودية السوداء كالفلاشا. فبررت هذه المواقع هذا التعاطف بأن أهل دارفور أقلية عرقية ودينية تتعرض للإبادة كما تعرضت الأقلية اليهودية فى ألمانيا، وكما تعرضت الأقليات اليهودية فى العالم عبر التاريخ. ولكن المدقق فى موقف الإعلام الصهيونى يلحظ ذلك الخيط الرفيع الذى ربط بين دعم إسرائيل لحركات التمرد وولاء هذه الحركات لإسرائيل، مما يعنى أن استهداف السودان هو أحد تداعيات الصراع العربى الإسرائيلى فى إحدى دوائره المباشرة وهو المربع السودانى المصري، فإذا تمزق السودان وفقد قدرته الإقليمية على موارده وخضعت أقاليمه للهيمنة الصهيونية، أحاطت الصهيونية بمصر فى جذورها وعمقها، بعد أن أدمت خاصرة مصر وسببت لها نزيفاً وشرخاً فى عقلها

أما الإعلام العربى فقد كان اهتمامه الخبرى والتحليلى مواكباً لتطور الأحداث، لكن الكتابات انقسمت إلى ثلاثة تيارات، التيار الأغلب يدرك أن واشنطن لا يهمها

جرائم وخراب دارفور، وإنما يتم المتاجرة والتوظيف اللاأخلاقى لهذه المأساة حتى تنكر إرادة السودان فى سعى واشنطن المحموم لإخضاع السودان وفصل أقاليمه، وقطع سلطة الحكومة المركزية على مقدرات البلاد بعد تنصيب حكومات عميلة هى التى خلقتها وتطبيقاً للمخطط الصهيونى فى تمزيق العالم العربى وتفتيت دوله من الداخل وتحويله إلى حالة سرطانية يأكل بعضه بعضاً، وخاصة السودان أكبر الدول العربية مساحة وموارد ووعاء التعايش بين كافة المكونات العربية والأفريقية، وكسر الظهير الأمنى والمائى لمصر.

التيار الثانى فى الأهمية والاتساع لا ينكر أن هناك جرائم وقعت فى دارفور وأنها خطيرة، ولكن مسئوليتها لا تقع على الحكومة وحدها، وهى إن قورنت بالجرائم في دول إفريقية عانت من الحرب الأهلية مثل سيراليون وغيرها فهى تبدو متواضعة، ويسأل المتمردون ومساندهم أيضاً عنها، ولكن هذا التيار لا يرى أن هذه الجرائم لها أى علاقة باستهداف السودان والتطاول على الرئيس البشير بالمخالفة للقواعد القانونية والدبلوماسية الواجبة فى مثل هذه المواقف، ويرى أن الذين يتحدثون عن الجرائم فى دارفور هم مرتكبو الجرائم فى الساحات العربية فى العراق وفلسطين ولبنان والصومال وغيرها.

أما التيار الثالث فهو ضعيف، وظهر بأقلام عربية فى الإعلام العربى والدولي، فهو ينظر إلى الضحايا وضرورة حمايتهم فى كل الظروف، كما لايرى أن مصلحة الضحايا تقتضى الردع والعقاب، وألا يفلت أحد من العقاب بأى ذريعة كالحصانة وغيرها.

وبعبارة أخرى، فإنه يمكن القول أن الإعلام العربى قد توزع بين منهجين فى المعالجة الإعلامية، المنهج الأول ركز على المتهم واعتبره مستهدفاً بمؤامرة ويجب

الدفاع عنه، مع عدم إغفال حقوق الضحايا، وتحميل واشنطن المسئولية عن مساندة التمرد والتسبب فى وقوع هذه المأساة، مع لتأكيد على بعض الالتزامات التى يجب أن يقوم بها السودان. المنهج الثانى ركز فقط على الضحية والعدالة المجردة، بصرف النظر عن ملابسات المأساة من حيث أطرافها وأسبابها. وقد تأثر الاتجاه الثانى فى رفصه لأية ذرائع لتبرير ارتكاب هذه الجرائم بما يسود البيئة العربية بشكل عام من اتجاه الحكم إلى الجور على حقوق المواطنين والاستبداد بالسلطة، وعدم وضوح الخط الفاصل بين وضع الحاكم والمحكوم.أما الاتجاه الثالث، فقد ركز هجومه على العوامل السودانية دون الالتفات إلى البيئة الدولية، أو أنه يجعل نقطة البداية هو المسرح السودانى، وأن التداعيات الدولية كانت أثراً مباشراً لتطور أحداث المسرح السودانى، أى أن المعالجة تبدأ من الداخل مما سيؤدى إلى انتهاء سبب التفات الخارج إلى السودان.

وبقطع النظر عن مدى مطابقة أى من هذه الاتجاهات للحقيقة فإن مجرد تكييف الحالة لا يوجد اتفاق حوله، وهذا التكييف يرتبط عضوياً بالنظر إلى المسألة، فمن رأى المسألة صراعاً بين العرب والحركة الصهيونية المدعومة أمريكياً، أو أن الصراع هو بين العرب الذين يتمسكون بوحدتهم الإقليمية والوطنية، وبين المشروع الأمريكى الصهيونى الذى يهدف إلى تمزيق الروابط العربية تمهيداً لتفتيت الدول العربية وتفجيرها من الداخل؛ حتى لا تقوى على المواجهة مع المحافظة على الاستقلال، فإن وضع المسألة بالنسبة لهم هى أن السودان إحدى محطات هذا المشروع، وأن الدفاع عن السودان هو دفاع عن كل الجسد العربى المستهدف.

◆ ◆ ◆

المبحث الرابع :

الموقف العربي لوكيربي إلى دارفور

من المفيد دراسة الموقف العربي من ليبيا في صراعها مع الولايات المتحدة حول قضية لوكيربي التي استمرت من ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٤، خسرت ليبيا فيها الكثير وعانت من عزلة موحشة وحرم طيرانها من التحليق في الأجواء العربية . اقترن حادث لوكيربي بحملة أمريكية لتشويه صورة ليبيا ، كما تعاصرت القضية مع بعض التوترات الليبية مع بعض الدول العربية .

ولما كانت القضية في الأساس هي تلفيق تهمة لليبيا تم تسخير مجلس الأمن ، بينما تمسكت محكمة العدل الدولية بدورها وسحبت القضية من مجلس الأمن ، وكان طرفها الآخر الأصلي هو الولايات المتحدة، فقد حاولت الدول العربية مساندة ليبيا سواء لاعتقاد هذه الدول بأنها دولة عربية تتعرض للعدوان والمؤامرات ومضاعفات مناطحتها للسياسات الأمريكية ، أو لأن هذه الدول تشعر بالعاطفة تجاه شعب عربي هو جزء من هذه الأمة يتعرض للهوان.

ففي إطار الجامعة العربية ساند العالم العربي ليبيا في اللجنة الساعية الوزارية العربية ، ولكن نفس الدول طبقت عقوبات مجلس الأمن الظالمة ضد ليبيا رغم معرفتها بأنها قضية مدسوسة .

وهكذا أصيب الموقف العربي بحالة انفصام خطيرة بين العمل الجماعي المساند لليبيا والعمل الفردي المعرض للضغط من جانب واشنطن. وقد لعبت مصر والسعودية وجنوب إفريقيا أدوارا للتوصل إلى التسوية المعروفة للأزمة والتي كشف بعدها أن أحد المتهمين برئت ساحته من المحكمة .

أما في أزمة دارفور فإن الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية قد طلبا من مجلس الأمن وقف الإجراءات ضد السودان تطبيقا للمادة ١٦ من نظام المحكمة، مثلما سارع المجلس من قبل إلى استخدام المادة١٣ .

وقد كشف هذا الموقف عن تطور غريب ، وهو أن الطلب الأفريقي موجه إلى مجلس الأمن ، وهو الأقدر والأولى وفق ميثاق الأمم المتحدة بالنظر فيما يهدد السلم والأمن الإقليمي ، فلماذا لم ينعقد المجلس على الفور ويتخذ القرار المطلوب، وما هي مدى قانونية أن ترد الأمانة العامة نيابة عن مجلس الأمن وهو الذي يوجه الأمانة العامة والأمين العام؟ .والملاحظ في هذا الصدد أن المادة ١٦ قد صيغت بطريقة قد تلتبس حيث لا تترك خيارا لمجلس الأمن، وأن نظام المحكمة قد تطوع بمنح هذا المخرج للمجلس، خاصة وأن الهدف النهائي للمحكمة والمجلس هو ضمان استقرار السلم ، وأن الردع الذي تمارسه المحكمة مهم في تحقيق هذه الغاية العليا .

ويثير هذا النص التساؤل حول ما إذا كان ذلك يعد إقرارا من المحكمة بالتلاحم بين الطابع القانوني والسياسي وتشابك وظائف المجلس والمحكمة ، أم أنه ترخيص للمجلس لكى تفلت الدول أو الشخصيات التى تريدها الدول الكبرى من قبضة المحكمة.

تشير الأعمال التحضيرية لنظام روما إلى أن التفسير الآخر هو الأرجح، وهو أن إقحام مجلس الأمن فى مهمة إحالة القضايا أو الحالات إلى المحكمة تتعادل مع مهمة تجنيب هذه الحالات بقرار من المجلس ولذلك يبدو أنه ملزم للمحكمة . ولا يبدو واضحاً لنا إن كان المجلس هو الذي يبادر بطلب وقف إجراءات الدعوى فى أى مرحلة، أم أن المجلس يمكن أن يعمل بناء على طلب دولة أو منظمة إقليمية

كالإتحاد الإفريقي، وهل للمجلس إن طلب منه ذلك أن يتدخل بشكل آلي، أم أن المجلس يبحث الطلب ويقرر مدى أهمية وقف الدعوى ..

فى حالة دارفور لم يكترث العالم العربي، واتخذت قمة الخرطوم على استحياء قراراً هزيلاً، بعد أن لوحظ أن كل مشاكل السودان لم تعرض فى الإطار العربي، وإنما سلم العالم العربي بأن السودان دولة إفريقية أكثر من أنها دولة عربية .

وقد تبدل الموقف العربي فى دارفور عندما وصل الموقف العربي إلى حد توجيه الاتهام الجنائي للرئيس البشير، حيث اهتمت الجامعة العربية بالتطور الخطير وسارعت إلى معالجته وإن تأخر رد الفعل العربي عن الأفريقي.

فلماذا تخلي العرب عن ليبيا فى « لوكيربي»، بينما أبدى العالم العربي اهتماماً أكبر بقضية البشير مع المحكمة الجنائية الدولية ، رغم أن الطرف الآخر فى المعادلة فى الحالتين هو الولايات المتحدة ، وأن نهاية الشوط فيهما هو استهداف الرئيسين القذافى والبشير.

لقد بذلت واشنطن جهداً كبير فى تشويه صورة النظم العربية فى سوريا وليبيا والسودان واعتبرتها دولاً مارقة ، ثم احتلت العراق وأعدمت صدام حسين ، واعتقدت واشنطن أن هذا الاستعراض درس لهؤلاء الرؤساء ، ويتردد أن ليبيا تجاوبت مع هذا الاستعراض ، أما سوريا فلم تتحرك، بينما بدأت واشنطن مسلسل دارفور مع السودان ولم يكن محل إثاره قبل عام ٢٠٠٣ رغم وجود المشكلة، وعدم الاستقرار فى الإقليم .

فهل خشي الرؤساء العرب من اتساع دائرة الاستهداف بأسلوب يبدو قانونياً بدوافع سياسية واضحة وهو المحكمة الجنائية ، أم أن مخاوف الرؤساء العرب قد ازدادت من قسوة الإدارة الأمريكية فسعت الجامعة إلى التسوية وليس المساندة

للسودان فى مواجهة هذه المؤامرة، وهل لتشويه الصورة عند الدول الثلاث دور فى تحديد الموقف العربي ؟

يبدو لنا أن العالم العربي كان يبدي تضمنه مع ليبيا بصرف النظر عن المشاكل الليبية مع الدول العربية، ولكنه لا يتحفظ على الرئيس البشير الذى لا يحتك بأى دولة عربية ، و يبدي تمسكه بالمواقف العربية القومية، وقد يفسر ذلك نسبياً سبب المساندة العربية الواضحة والحرص على إخراج السودان من المآزق .

◆◆◆

obeikandl.com

المبحث الخامس :

بين محكمة البشير ومحكمة الحريري

الحريرى والبشير ضحيتان لمؤامرة أجنبية. الأول ضحية المؤامرة على لبنان وعلاقته العضوية بالشقيقة سوريا، وما جرى بعد اغتياله يتناقض تماما مع ماعاش من أجله، وكذلك البشير يتعرض لنفس المؤامرة، وجذر المؤامرة واحد وهو إسرائيل والولايات المتحدة، والهدف واحد وهو التمكين لإسرائيل فى العالم العربى، وإضعاف الجسد العربى فى شماله فى سوريا ولبنان وفى جنوبه فى السودان ومصر.

وقد نشأت محكمة الحريرى بمبادرة أمريكية، وهدفها ليس محاكمة الذين قتلوا الحريرى لأن القتلة الحقيقيين لايمكن محاكمتهم وهم الإسرائيليون والأمريكيون، ولذلك فإن محكمة الحريرى هى العصا الغليظة التى تلوح بها واشنطن فى وجه سوريا من خلال المحكمة وعن طريق مجلس الأمن، وبصرف النظر عن القانون والإجراءات والأدلة فإن الاتهام يمكن أن يوجه إلى الرئيس بشار مباشرة، وإذا أرادت سوريا أن تتوقى هذا المصير فإن منطق المحكمة يقول أنها يجب أن تقبل الإملاءات الأمريكية.

ومعنى ذلك أن المحكمة كفكرة لها معنى سامى كبير ولكنها تستخدم فى الابتزاز الرخيص، وهذا هو السبب فى حالة العداء التى ينظر معظم العالم العربى إلى هذه المحكمة، رغم أن هدفها المعلن يوحى بالنبل والسمو وهو محاكمة قتلة الحريرى، وهذا أمر لا يغضب أحدا ولكن المشكلة تكمن فى أن الذى سيجلب إلى المحكمة ليس هو القاتل الحقيقى. ولذلك فإن اتفاقية المحكمة قد تم إعدادها على عجل، كما أن تنظيم المحكمة وهيئتها ونظام عملها يكفى لهذه الوظفة السياسية ولا يصلح لعمل قانونى قضائى سليم، أما محكمة البشير فقد أسهم العالم كله فى إنشائها، وراوده أمل كبير في

إنجاحها حتى لايفلت مجرم من العقاب، وألا يكون قصور القضاء الوطنى عن الملاحقة خارج الوطن سببا فى هذا الإفلات، خاصة فى الجرائم الدولية عابرة الحدود أو بالغة الخطورة، رغم أن الدول لم تسلم لهذا القضاء الدولى إلا بدور طفيف يكمل قضاءها الوطنى، ولكن المحكمة الجنائية الدولية تم بسرعة تسييسها.

وإذا كان مجلس الأمن لم يسهم فى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، فإن واشنطن تمكنت من أن تجعل لمجلس الأمن سيطرة كاملة على عمل المحكمة، وساهم فى إحكام هذه الخطة انتخاب قضاة ومدعى عام لايتمتعون بأى خبرة قانونية حقيقية، ولايدركون مخاطر العمل الذى يقومون به. ولذلك فسروا نظام المحكمة تفسيرا خاطئا، ولكنه يتفق مع رغبات مجلس الأمن. أما محكمة الحريرى فقد أنشأها مجلس الأمن، وهى تشبه فى بعض الجوانب المحاكم المؤقتة فى رواندا ويوغوسلافيا السابقة، من حيث أنها محاكم نشأت لمحاكمة شخصيات من جنسية معينة وعن وقائع معينة، وإن لم تكن عن فترة زمنية معينة ولمدة معينة كما هو الحال فى محكمة رواندا ويوغوسلافيا. ومن الواضح أن محكمة الحريرى ومحكمة البشير تتفقان في هدف واحد وهو أنهما أدوات لضرب المصلحة العربية العليا ، رغم أن محكمة الحريرى كما قلنا محكمة نوعية ومؤقتة على خلاف محكمة البشير، التى وإن لم تنشأ له خصيصا فقد نشأت لكى تكون محكمة دائمة لتطبيق عدالة جنائية مفترضة.

وأخيراً، فإنه إذا كانت محكمة الحريرى قد نشأت تكريما له للاقتصاص من قتلته، فإن دعمها يتجه إلى هذا المعنى، وأن محاربتها يعنى تسهيل إفلات القتلة من العدالة، ولكن هذا المعنى المستقيم ليس هو نفسه الذى يتفق مع الحقيقة. وفى نهاية المطاف فقد أصبحت محكمة الحريرى ومحكمة البشير محكمة سيئة السمعة على الأقل فى معظم العالم العربى.

المبحث السادس :

حتى لا تفوتنا الدلالات الخطيرة لاتهام البشير

يجمع الكتاب فى العالم العربى فى قضية البشير على أمرين: الأمر الأول هو أن هناك جرائم ارتكبت فى دارفور، وأنها مأساة لشعب عربى إفريقى تضاف إلى مآسى هذه المنطقة، وأن المحافظة على أرواح الناس فى الحرب والسلم حاجة ملحة، كما أن العدالة لصالح الضحايا أشد إلحاحاً. الأمر الثانى، هو أن هذه المأساة يتم توظيفها لكى تنال المأساة بقية شعب السودان بعد دارفور بحجة تحقيق العدالة والقصاص ممن ارتكبوا هذه الجرائم. فالمقطوع به هو أن الغرب بشكل عام يستحضر العدالة والقانون لأجندة خاصة به، وينأى عنها إذا مست مصالحه. وهكذا سكت الغرب على مجازر فرنسا فى الجزائر وماخلفه الاستعمار البريطانى فى مصر مما أتيح الاطلاع عليه، وما ألحقته إسرائيل بلبنان وفلسطين ومصر والأردن من دمار وحشى يجل عنه الوصف، مثلما سكت على إبادة ربع الجيش العراقى المنسحب من الكويت وتكفل بدمار الشعب العراقى بالإذلال والحصار ثم بالغزو والتفتيت، فضلاً عما ألحقه بالصومال ولم يعلق الغرب عليه. لم يعلق الغرب أيضاً على أنه هو نفسه الذى صنع الانقلابات، ونصب المستبدين وسجل عليهم فى لحظات الصفاء واستخدم مافعلوه حين انقلب عليهم، وكان المثال القريب الصارخ هو توظيف العراق للهجوم على إيران بما يلزم من الشعارات القومية والإسلامية الطائفية فى حرب استنزفت البلدين الكبيرين ورسخت العداء بينهما لعقود قادمة، ثم نعم بثمرة عمله حين غزت واشنطن بغداد فلقيت العون من إيران حنقاً على بغداد وليس حباً فى واشنطن، مثلما وجدت من إيران العون فى غزو أفغانستان وتدمير ربع سكانه

بأحدث أنواع الأسلحة، وما فعلته إيران كان انتقاما من طالبان وليس غراماً فى «الشيطان الأكبر» . وكل ذلك سوف تجد له سنداً فى كل الكتب المقدسة التى توظف فى كل العصور.

وقد ترددت الشعوب العربية والإفريقية وهى تقرر موقفها من قرار توقيف الرئيس البشير بين عاملين: العامل الأول، هو أن سمعة الرؤساء فى العالم الثالث سيئة، وأنهم فى سبيل دعم سلطانهم المطلق يدوسون على كل المقدسات ويتحالف الغرب معهم مادام ثمن سكوته عليهم هو أنهم يخدمون مصالحه. ولذلك احتار الناس فى أمر البشير: هل يشذ عن هذه القاعدة فاستهدف، أم أنه لم يسر فى ركابهم ولم يستجب لمطالب أصعب فكان قرار الاستهداف. غير أن الوسيلة الجديدة للاستهداف هى وسيلة لا أخلاقية وهى تشويه قدسية أعتاب العدالة، تماماً كما يتم دفع رجل الدين إلى أعمال مخلة بالشرف والنزاهة لكسر هيبة الدين فى النهاية من خلاله، واستغلال هيبة الدين فى نفس الوقت لتخدير غريزة المقاومة.

أما العامل الثانى، فهو أن الغرب لا يكف عن التآمر، ولكنه ماهر فى التقاط الذريعة التى يصعب مقاومتها وهي المآسى الإنسانية. صحيح أن هناك جرائم فى دارفور، ولكن هل قام البشير بها حباً فى الإجرام أم أنه كان يدافع عن وحدة أراضى الدولة ضد التمرد الذى خلقه الغرب وسلحه، فضاعت المسئولية بين الفريقين، وإن كان الغرب قد حمل البشير كامل المسئولية. رغم أن واشنطن لا تطيق القضاء الدولى عموماً باعتبارها أسمى من الحقيقة فيما ترى وهى فوق الحق فيما تزعم، وبشكل أخص المحكمة الجنائية الدولية التى نذرت نفسها لتقويضها بمختلف الوسائل، ولا يزال هذا هو موقفها حتى الآن، إلا أنها لم تجد حرجاً فى أن تستخدم هذه المحكمة بكل الطرق للضغط على البشير وأمثاله فيمن لا يستجيبو بسهولة

للإملاءات الأمريكية، حتى كاد الناس يكفرون بأى عدالة دولية مادام التسييس فيها كاملاً، وبعد أن لحق التسييس جزءاً هاماً من العدالة الوطنية. فإن ساند الناس قرار المحكمة ضد البشير انتصار الضحايا ولقيم العدل كان بذلك يمكنون لمخطط إسرائيل والغرب ضد البشير، وإن ساندوا البشير بلاتحفظ باعتبار السودان وليس البشير هو المستهدف نازعهم حق الضحايا فى الإنصاف، كما أنهم يناصرون رئيساً عربياً فى وقت لا يفلت رئيس من إمكانية المحاكمة الجنائية إلا من رحم ربك، وأن من يفلت منهم يكون إما بسبب عدم وضوح الجرائم أو بسبب التعادل بين خيره وشره، وفى كل الأحوال بسبب ستر الغرب لعوراته الحقيقية والتى يستطيع الغرب افتعالها على سبيل الابتزاز والإرهاب.

فى هذا المناخ الذى يشهد فيه العالم العربى خللا هاماً فى بنية السلطة وإذلالا للعالم العربى رغم قدرته على أن يكون عزيزاً، وتلك مسئولية حكامه عن عجزه رغم الوفرة وذله رغم دواعى العزة، وفى وقت يشهد فيه العالم العربى توحش المشروع الصهيونى الذى سخر الغرب له، باعتباره مشروعاً ذا نفع مشترك بين الطرفين فى مواجهة العالم العربى، وهو يدرك أن نجاح هذه الهجمة على السودان سوف تنال من قدرات مصر بالضرورة، وهم يسعون من طرف آخر بتحجيم رد الفعل المصرى قدر المستطاع حتى يترك السودان وحدة فيستسلم لهذه المؤامرة الكبرى. ولا شك أن المواطن العربى يقارن بين جرائم إسرائيل والولايات المتحدة دون عقاب وبين استهداف البشير، بل إنه لاحظ أن المجرم الحقيقى هو الذى يسعى لتحقيق ما أسماه العدالة الجنائية الدولية، عندما صرح المتحدث باسم البيت الأبيض بأن البشير يجب أن يعامل الآن على أنه هارب من العدالة، لقد التبس الأمر على العقل العربى عدة مرات فى العقود الأخيرة، وآن له أن يدرك أن الحاكم العربى

موزع بين ملاحظات الداخل المشروعة وضغوط الخارج غير المشروعة، فإن تفادى ملاحظات الداخل انتقص من سلطته المطلقة ودخل دائرة الحساب، وإن امتثل لضغوط الخارج وابتزازه انتقص استقلاله وكرامة وطنه، ودفع الشعب الثمن مرتين، مرة لعدم تجاوب الحاكم مع طلباته، ومرة لإذلاله من خلال مواقف الحاكم مع الخارج، وهذا اللبس سببه ذلك الالتحام بين النظام والوطن، وهذا هو جوهر محنة الوطن فى الداخل والخارج. وحتى يموه الخارج على شعب الداخل، فإن يحصل لهذا الشعب من حاكمه على تنازلات حتى يرضى الشعب ويستقطبه فى ضغطه على الحاكم، ويكسب هذا الخارج أمام الشعوب الأوروبية تصرفاته ضد الحاكم طابعاً أخلاقياً مزيفاً.

وأخيراً، إذا قدر للمدعى العام للمحكمة أن يرد على التساؤل الملح: لماذا البشير وليس قادة إسرائيل والولايات المتحدة لقال صراحة لأنهم روما الجديدة، بينما البشير ينتمى إلى البرابرة الجدد، فلايزال العالم منقسماً بين سادة الشمال وعبيد الجنوب، حتى رغم أن أحد أحفاد عبيد الجنوب قد صار سيد البيت الأبيض الذى سى واستخدم قبل صراع الشمال والجنوب بأكثر من خمسين عاماً.

والخلاصة، أن دعم البشير هو دعم للوطن السودانى وليس تشجيعاً له على سحق المعارضة وليس انحيازاً له فى معركة الديمقراطية، وليكن ذلك درساً، فمن يقف مع الحاكم ضد نفاق الخارج هو شعبه الذى يستحق منه الخير، وليس هذا الخارج الذى يحتضن الحاكم العربى وصدره مليء بألغام الذل والاستغلال وعزله عن أسرته فى الوطن.

◆◆◆

المبحث السابع :

كيف يقرأ العرب
مشهد السودان والمحكمة الجنائية

عندما تعرض العراق للمؤامرة عام ١٩٩١ كان صدام حسين قد ارتكب حماقة غزو الكويت بصرف النظر عن أنه ارتكب هذه الحماقة فى إطار مسلسل استهداف العراق الذى تأكد علنا بعد ذلك عام ٢٠٠٣ ثم تجسد فى مخطط تمزيق العراق وإلغاء عروبته وتعزيم دوره العربى والإسلامى لصالح قوى إقليمية أهلها إسرائيل. وفى عام ١٩٦٧ كان عبد الناصر قد ارتكب خطأ إغلاق خليج العقبة ومنع الملاحة الإسرائيلية فيه انتهاكاً لاتفاق ١٩٥٦ بين مصر والأمم المتحدة، فالمؤامرة حق ولكن الخطأ سهل تنفيذ المؤامرة، وكان الخطأ ذريعة لتنفيذها. فمصر والعراق استهدف لاشك من منظور الصراع العربى الإسرائيلى. ثم استهدفت ليبيا بسبب تعقيدات لوكيربى واضطراب ليبيا إلى موقف تفلت به من إطباق واشنطن قبضتها عليها. والآن جاء الدور على السودان حيث بدأ الدور مع الجنوب ثم فى دارفور فور التوقيع على اتفاق ماشاكوسى وبداية العملية السياسية بين الشمال والجنوب. وقد تأكد أن البشير هو حجر العثرة فى وجه مخطط تقسيم السودان والتمكين فى ثروة دارفور، وأن أصل المشكلة شيء والذريعة شيء آخر، وكانت الذريعة هى اتهام البشير بارتكاب عدد من الجرائم الخطيرة فى دارفور. صحيح أن الجرائم قد ارتكبت ولكن الصحيح أيضاً أن نسقبها إلى رئيس الدولة لها سياق آخر وأن تصعيد الموقف ضد السودان حتى رئيسه كان أمراً مدروساً، وهى رسالة للبشير، إما أن يسلم وينجو بنفسه أو يدافع عن السودان الذى هو فى الواقع الهدف من هذه المحنة. فمن المعلوم أن المؤامرة السياسية

قد لبست ثوباً قانونياً وهو تصدى المحكمة الجنائية الدولية الوليدة لهذه الجرائم وهو أمر مطلوب ولا يجوز التستر عليه، ولكن الصحيح أيضاً هو أن إسرائيل وتحالف إنفاذ دارفور الذين يريدون الانتصار لضحايا هذه الجرائم من أبناء السودان هم الذين سلحوا التمرد واضطر الجيش السودانى لمدافعتهم، فلم ترتكب الجرائم عمداً، كما أن هذه الجرائم شارك فيها أيضاً المتمردون وهم أصل القضية، ثم دفعت واشنطن وإسرائيل هذا التمرد للتملص من أى تسوية سياسية.

ولحسن الحظ فإن القراءة الغالبة فى العالم العربى من جانب الحكومات والشعوب هى أن الساحة السودانية أصبحت أحدث الساحات السياسية والجغرافية للصراع العربى الإسرائيلى، بل هى بالنسبة لمصر أخطر الساحات بالنظر إلى أهمية السودان الفائقة لها صحيح أن البعض فى العالم العربى لم يلتفت إلى هذه المؤامرة وهذا التكييف، وأيدوا فعلاً تسلم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية من منطق أن المتهم مهما كان مركزه لا يجب أن يفلت من العقاب، ولكن المشكلة هى أن هذا الاتجاه يسهل نجاح المؤامرة ضد السودان ومن ثم ضد مصر، ومن المتوقع أن يؤدى تفاقم أوضاع السودان إلى أبشع الآثار لمصر وقد تصل هذه الآثار إلى حالة الانهيار مما يتسبب فى انهيار شامل فى العالم العربى. ونظرًا لخطورة عدم إدراك أبعاد المؤامرة، فإنه يتعين الإشارة إلى أن مصر والعالم العربى رغم شعور التضامن مع السودان، فإنهما لا يدركان أبعاد المخاطر من تواضع هذا الشعور بالنسبة لما يجب عمله مع السودان. ولعل استهداف لسودان يقنع آخرين بمدى تشعب خطر إرسال على المصالح العربية. ولا أظن أننا نفيد أحد إذا فصلنا الطوائف المختلفة التى تعتنق قراءة مغايرة لنا فى شأن السودان والبشير، تكفى الإشارة فى إنجاز على أن طائفة من المعارضة السودانية التى تناهض نظام البشير لاعتبارات مفهومة هى

الفريق الأول فى هذه القراءة، ولكن الفريق قد ينظر إلى مساندة محاكمة البشير على أنه إعلان لحكم القانون الدولى، بعد أن فشل القانون الوطنى فى تصحيح الأوضاع. أما الطائفة الثانية المؤيدة لهذا الاتجاه فهى تضم العلمانيين على أساس أن حكم التستر قام أصلاً على حكم الجبهة الإسلامية، وأنه اصطدم مع الجنوب بسبب فرض الشريعة الإسلامية على غير المسلمين. والفريق الثالث هو جمعيات حقوق الإنسان التى تنظر إلى الملف السودانى من زاوية الضحايا ومن الالتفات إلى المؤامرة السياسية. وأما أخطر الطوائف فهو الفريق الصهيونى الذى يضم أيضاً قوى التمرد التى أعلنت تحالفها مع إسرائيل. ولم يتساءل أحد فى العالم العربى عن مشروع إسرائيل فى السودان كجزء من مشروعها ضد مصر وإضعافها وفى هذه المرة فإنها تضرب مصر فى جذور أمنها القومى المباشر الأمنى والسياسى والمائى. ولاشك أن هذا الفريق المحدود فى العالم العربى قد لاحظ حقائق أربعة لا تخفى دلالتها.

الحقيقة الأولى : هى أن الحملة الصهيونية الداعمة للتمرد والبكاء على ضحايا دارفور تبعث برسالة واضحة وهى أن التمرد هو الأحق بحكم دارفور، وبالفعل ساهمت الحملة الصهيونية فى محاولات الانقلاب على حكومة الخرطوم، كما أن هذه الحملة هى التى تدعم الإعلام الدولى المناهض للبشير، ولو قدر للبشير أن ينزل على رغبات المحور الصهيونى، لسعت الحملة الصهيونية إلى رفع صور البشير بطلا فى جميع الساحات.

الحقيقة الثانية : هى أن استخدام القضاء الدولى فى إطار مشروع سياسى هو أمر مستحدث، ولذلك يدرك هذا الفريق جيداً أن محكمة الحريرى تنشأ خصيصاً فى إطار المشروع السياسى الأمريكى ضد سوريا، ولذلك سوف يتم تجميد المحكمة وملفاتها جميعاً إذا توصلت دمشق إلى تسوية ما مع واشنطن.

الحقيقة الثالثة : هى أن هذا الفريق تابع التمنى الشخصى والقانونى والسياسى للمدعى العام على البشير دون تحقيق مما نسب إليه من أفعال، بينما يتردد نفس المدعى العام فى التحقيق ضد المسئولين الإسرائيليين رغم ثبوت ارتكابهم لأبشع من الهولوكوست فى غزة.

والحقيقة الرابعة والأخيرة: هى أن محكمة يوغوسلافيا السابقة أصدرت يوم ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩ حكماً برأت فيه ساحة الرئيس اليوغوسلافى السابق ميلوسوفيتش الذى أصر حتى وفاته فى السجن على براءته مما ارتكب من مذابح وجرائم قام بها جيش الصرب ضد سكان البوسنة وكوسوفو من المسلمين.

وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت حكماً عام ٢٠٠٧ أكدت فيه وقوع جرائم الإبادة الجماعية، لكنها لم تؤكد أن الجنود الصرب قد ارتكبوا هذه الجرائم بتعليمات من قيادتهم العسكرية الرسمية. فإذا كان ذلك، فكيف يجرؤ المدعى العام للمحكمة على اتهام البشير بأن نيته قد اتجهت إلى ارتكاب أعمال الإبادة فى دارفور رغم أن المدعى العام يعترف بأن هذه المعلومات مصدرها التمرد فى دارفور؟

لقد لعب المدعى العام دوراً هاماً ظاهره القانون وباطنه المؤامرة، وما لم تتم قراءة المشهد السودانى على أنه ساحة للصراع العربى الإسرائيلى يجب اهتمام العرب ومصر به، فإن تداعيات ذلك سوف تكون أخطر . وأخيراً ألم يلاحظ الفريق المؤيد لعدالة المحكمة هذا التمايز بين عدالة ضد البشير والتمييز لصالح إسرائيل وألم يلاحظ أيضاً المواقف المصرية المختلفة تجاه إسرائيل والتى تنتقد بسعيها بسُدة فى الوقت الذى تبدع إسرائيل فى تطويق مصر والإضرار بمصالحها؟

◆◆◆

المبحث الثامن :

كيف ينظر العرب
إلى قرار المحكمة الجنائية ضد البشير؟

فى الرابع من مارس ٢٠٠٩ صدر قرار المحكمة الجنائية الدولية يؤيد ما طلبه المدعى العام للمحكمة من أن الرئيس السودانى عمر البشير قد غلب على الظن أنه ارتكب عدد من الجرائم الخطيرة فى دارفور وأنه يتعين اعتقاله وتقديمه للمحاكمة عن هذه الجرائم. هذا القرار كان صدمة لمعظم العرب حكاماً ومحكومين، ولكنه لقى تأييدا من البعض ولو أقلية محدودة، فلماذا رفضت غالبية العرب هذا القرار وكيف نظرت إليه، وما هو منطق المؤيدين لهذا القرار؟.

لقد رفض معظم العرب حكاماً ومحكومين توقيف البشير لأسباب عديدة أهمها أن استهداف رئيس عربى بهذه السرعة من خلال محكمة حديثة، فاستدعى إلى الذاكرة تجربة صدام حسين وياسر عرفات، ومعلوم ماحدث لكل منهما مع فارق كبير وهو أن صدام أعدمته محكمة عراقية تحت الاحتلال وكان قد ارتكب عددا من الحماقات فى الدول المجاورة وضد شعبه، أما عرفات فكان يقود نضال شعب ضد الاحتلال الاستيطانى، بعد حصاره فى رام الله لأنه لم يخلص فيما أرادته إسرائيل من اتفاق أوسلو. وأما البشير فلم يعتد على أحد من جيرانه، وأن ما حدث فى دارفور هو نتيجة الصراع مع المتمردين الانفصاليين، وإذا كان الضحايا والأحوال الإنسانية مما يؤسف له، فإن ملاحقة البشير وضلوع إسرائيل مع التمرد أظهر منذ البداية أن المسألة مؤامرة لكنها استغلت وضعاً لا يسأل عنه البشير. ولعل ظهور إسرائيل، وإهدار الحصانة فى أول سابقة من المحكمة للاستخفاف بزعيم عربى فضلاً عن أن

المدعى العام للمحكمة لم يحرك ساكناً بالنسبة لجرائم إسرائيل فى غزة، الأخطر عند الجمهور العربى من أهم أسباب تعاطف الأغلبية مع السودان والبشير. فلماذا يتردد البعض فى دعم البشير، بل يرى آخرون أنه يستحق قرار الملاحقة؟ أما المترددون بين قرار المحكمة والبشير فهم الذين يوازنون بين حقوق الضحايا ومواقف رئيس عليه مسئولية الحفاظ على شعبه. وأما المؤيدون للمحاكمة فهم طوائف شتى.

الطائفة الأولى، هى بعض المعارضين فى داخل السودان الذين خلطوا بين الصراع مع النظام والخطر الذى يتعرض له الوطن ويرون تلك فرصة لإضعاف خصمهم الحاكم. الطائفة الثانية، هى من دعاة حقوق الإنسان وبعضهم ينحاز فى أى معادلة لضحايا الانتهاكات بشكل عفوى، ولكن الحق أن أغلبهم ممن ينتفعون مالياً وسياسياًمن الخارج وأن شروط دعمهم تأبى عليهم ترف النظر إلى البشير على أنه ضحية مؤامرة صهيونية. الطائفة الثالثة، هم العلمانيون الذين لا يرتاحون للطابع الإسلامى للنظام فى السودان أو فى غيره.

هكذا تجمع الشعوب العربية على أن البشير ضحية مؤامرة وأن المحكمة هى التى تنفذ هذه المؤامرة وأن حل المشكلة لن يتم باعتقال البشير ولكن بانضمام المتمردين إلى قافلة السلام . أما الحكومات العربية فلا شبهة فى أنها تساند السودان وهو عما عبر عنه بيان الاجتماع الاستثنائى لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة يوم صدور قرار المحكمة.

ولكن السؤال الأهم يدور حول مصير قرار الاعتقال وماهى فرص السودان لمواجهة خاصة بعد تردد مجلس الأمن فى تأجيله، وهل يجدى العمل القانونى فى تفادى مفاجآت مأساوية؟ يبدو أن الأيام لقادمة تخفى لنا المفاجآت.

◆ ◆ ◆

المبحث التاسع :

كيف يمكن للسودان
وقف قرار المحكمة الجنائية الدولية

الحشد الشعبى والعمل السياسى والتنموى وجهود التسوية فى دارفور مطلوب بشدة، ولكن معركة الخارج بالتوازى مطلوبة أيضاً، وأرجو أن تشكل الجامعة لجنة متخصصة للدفاع عن السودان، فالأمر لايحتمل مطلقا حياد الجامعة والسودان يتعرض لهذه الهجمة، وهى هجمة على مصر والعالم العربى هذه المرة من بوابته الجنوبية، ومالم تفعل الجامعة شيئا نافعا وتتخلى عن ارتباكها ودبلوماسيتها العقيمة فإن عدمها أفضل من بقائها، خاصة وأن القضية تخص الزعماء العرب كما تهم الأوطان العربية، فضلاً عن أن السودان صار بصراحة ساحة جديدة للصراع مع إسرائيل ومع موجة الاستعمار الغربى الجديدة. وإذا كانت الجامعة قد ساهمت تاريخيا فى تحرير العالم العربى من الاستعمار بسبب وقوف مصر فى هذا المعسكر، فلا أقل من أن تدفع إعادة استعمار العالم العربى من بوابة السودان.

والمطلوب الآن بعد فشل الجامعة فى إقناع مجلس الأمن -رأس الحربة فى التآمر على السودان، ورفض السودان لمساعى الجامعة- عملا قانونيا عاجلاً لوقف تنفيذ قرار المحكمة بطريق قانونى بعد فشل المسعى السياسى، وهذا الطريق القانونى جزء من استراتيجية التصدى لسرطان المحكمة الجنائية الذى يضرب الآن الجسد العربى، بعد أن تحمس العالم العربى لإنشائها بوهم غريب عسى أن تقتص للمظلومين العرب من جلاديهم الصهاينة!.

ويبدو لنا أن رفع دعوى عاجلة أمام محكمة العدل الدولية هى الطريق الأجدى

والأكثر فعالية، موضوعها النزاع بين المحكمة الجنائية والسودان حول تفسير المعاهدات الدولية، وأهمها نظام روما نفسه وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، والسودان بذلك يحرص على التطبيق الصحيح للقانون الدولى وعلى الفكرة النبيلة التى تعياها واضعو نظامها، ومن بينهم السودان نفسه الذى اشترك مع دول العالم الثالث فى مؤتمر روما الدبلوماسى عام ١٩٩٨، وعانوا من المناورات الأمريكية التى أوهمت الجميع أن الاستجابة لتعديلاتها لنظام روما خاصة المواد ١٣، ١٦، ٩٨ سوف يشجع واشنطن على الانضمام للمحكمة الوليدة، ولم يدرك أحد أن واشنطن وضعت أدوات إخضاع الدول الأخرى من العالم الثالث رغم عداء واشنطن المعروف للمحكمة الجنائية ومناهضتها لها، بل وعداؤها لكل نظام دولى لا يتفق مع رغباتها.

وتتوفر للسودان كل الشروط القانونية المطلوبة لرفع الدعوى، غير أن أهم مزاياها القانونية هو وقف تنفيذ قرار ملاحقة الرئيس البشير. ذلك أن السودان عند رفع الدعوى يطلب من المحكمة أن تصدر أمراً تحفظيا عاجلا لوقف تنفيذ قرار المحكمة الجنائية الدولية لحين الفصل فى موضوع الدعوى. أما دواعى السودان التى يبديها لدعم هذا الطلب فهى أن تنفيذ الحكم سيؤدى إلى اضطراب السلم والأمن الدوليين، وتهديد السلامة الإقليمية للسودان والمنطقة وإهدار قواعد قانونية أساسية فى إدارة العلاقات الدولية، فضلا عن أن القرار إساءة لسيادة السودان وشعبه، ويهدر فرص التسوية السياسية لمشكلة دارفور، بل إن بقاء القرار قد يغرى بعض الدول بارتكاب مخالفات قانونية جسيمة ضد السودان. يضاف إلى ذلك أن القرار يربك الأعمال الإنسانية لمعالجة آثار الوضع الإنسانى، كما يشجع المتمردين على التمادى فى الصراع وتهديد سلامة دولة عضو فى الأمم المتحدة بالخطر. وأخيرا فإن

القرار ابتزاز للسودان؛ لأنه يهدف إلى امتثال السودان لقرار خاطئ سابق ضد أحمد هارون وعلى خوشيب، والتدخل فى الشئون الداخلية السودانية.

بطبيعة الحال، فإن لمحكمة العدل الدولية مطلق النظر فى اتخاذ قرار لفرض إجراءات تحفظية مطلوبة أو غير مطلوبة، أو تمتنع عن التجاوب مع الطلب السودانى، وذلك بموجب السلطة الممنوحة لها فى المادة ٤١ من نظامها الأساسى وهو جزء من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن نافلة القول، أن طلبات السودان جميعا تدور حول مسائل قانونية تختص بها المحكمة من النظرة الأولى prima facie وهى شروط أساسية يجب توفرها لاتخاذ قرار الإجراءات التحفظية، وهى إجراءات لا تؤثر على صلب موضوع النزاع ولا تمس حقوق أطراف النزاع. ولكن ربما يكون الجديد هو أن تعرض أحكام المحكمة الجنائية أمام المحكمة العالمية وكأنها محكمة استئناف، خاصة وأن بالمحكمة الجنائية الدولية غرفة المحاكمة وغرفة الاستئناف ويجوز الاستئناف على حكم الاختصاص والمقبولية. ولكن الحق أن لدعوى السودان وجاهة أخرى، وهى أن المحكمة الجنائية قد استنفدت سلطتها بالفعل بالنسبة لموقفها من القيمة القانونية لإحالة مجلس الأمن الدعاوى إلى المحكمة الجنائية، فهو قرار نهائى ولن تتعرض له دوائر المحكمة الأخرى.

وليس يحسن بالسودان أن يتعرض لمدى وجاهة مساءلة الرئيس من عدمه، أو ما إذا كانت التهم الموجهة إليه صحيحة أم فاسدة، ولكن عليه التركيز فى طلب فرض الإجراءات التحفظية على وزن المصالح والأضرار التى يحققها قرار المحكمة الجنائية، فإذا كان القرار يتوخى العدل، فإن السلام والأمن مقدمان على العدل، وهو جزء من فلسفة ميثاق الأمم المتحدة، مادام العدل حالة معنوية بينما السلم والأمن واقع مادى ملموس.

المبحث العاشر :

ما هي علاقة قضية البشير بقضية غزة أمام المحكمة الجنائية الدولية

عندما أصدرت الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية يوم ٤/ ٣/ ٢٠٠٩ قرارها المؤيد لمذكرة المدعى العام للمحكمة باتهام الرئيس البشير واعتقاله وتقديمه للمحاكمة، أثار ذلك طوائف من المعارضين لقرار المحكمة لاعتبارات تتعلق باستهداف السودان فى شخص البشير والشك فى دوافع المحكمة، والخوف من أن يكون دافعها الأساسي إحداث اضطراب فى السودان لصالح المتمردين الذين هم أصل المأساة والذين لم تتعرض لهم المحكمة ولو على سبيل ذر الرماد فى العيون. غير أن فريقاً آخر ممن أعلنوا انحيازهم لضحايا دارفور دون أن يقترن ذلك بالضرورة بالقول بالتوافق مع المحكمة شعر بالقهر والتمييز، فلماذا يتصدون للبشير بينما لم يحرك المدعى العام ساكناً إزاء الشكاوى المتعددة التى قدمت له ضد المجرمين الأمريكيين فى العراق والإسرائيليين فى غزة خاصة وأنها ملفات موثقة تدفع على الاعتقاد بسهولة بأن التحقيق الأول على الأقل واجب ومطلوب. بل قال بعضهم إننا نوافق المحكمة الجنائية الدولية فى قضايانا إذا انعدم التمييز بيننا وبينهم. مؤدى ذلك أنه إذا بدأ التحقيق فى محرقة غزة وأبو غريب وغيرهما فسوف يرفع ذلك الحرج فى الدفاع عن الرئيس البشير.

معنى ذلك أن إعطاء نفس الاهتمام لضحايا غزة الذى منحته المحكمة لضحايا دارفور دون تمييز فى مجال العدالة الجنائية، سوف يؤدى إلى زوال صفقة الاستهداف السياسى للبشير لتبقى القضية فى شقها الجنائى الذى كان مطموراً بسبب طغيان مؤشرات الاستهداف السياسى للسودان ورئيسه.

ورغم أن هذا الطرح قد يصدر عن حسن النية والرغبة الجامحة فى عدم التمييز بين الحالات التى يكون العرب طرفاً فيها وتلك التى يكون الصهاينة أطرافاً فيها، إلاأنه يبدو أن المحكمة لحظت هذا الاعتراض فى العالم العربى على موقفها من كل من ملف البشير وملف غزة. فقد أعلنت السيدة مى الخرسا رئيسة التحالف الدولى لمكافحة الإفلات من العقاب يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٩ أنها التقت برئيسة المحكمة الجنائية الدولية فى اليوم السابق وأنها أكدت أن ملف غزة وملف لبنان قد سجلا بأرقام رسمية فى المحكمة وسيحل الدور عليهما فى التحقيق وليس هناك تمييز. فهل هذا التصريح يكفى عند هذا الفريق لكى يزول الاعتقاد بالاستهداف السياسى للسودان ورئيسه؟

حتى لو صدر أمر بالقبض على القتلة فى محرقة غزة وإبادة لبنان وهو أمر مستحيل قطعاً فلن يؤثر ذلك فى شيء على ملف البشير والسودان، لأن الأمر لا يتعلق بالمقايضة بين قضايانا وقضاياهم. فمن الواضح أن محرقة غزة هى جزء من محاولات إسرائيل لاقتلاع المقاومة لمشروعها فى فلسطين والمنطقة ولذلك تعتبر عملها مشروعاً ويكتسب مشروعيته عندها من مشروعية خطتها فى فلسطين كما صورته على أنه المشروع القومى لاسترداد فلسطين من العرب الفلسطينيين. ولهذا السبب تشعر إسرائيل أن الدعاوى ضدها حماقة وجهل بحقائق الأمور. وربما ينطبق نفس الموقف فى العراق بالنسبة للقوات الأمريكية التى لاتقل بربرية وامتهاناً لقيمة الحياة للشعوب العربية مما كشفت عنه المحاكمات الهزلية التى جرت للجنود الأمريكيين فى العراق، ولو كان الجسد العربى سليماً معافا من الاختراقات لكان قد اتخذ موقفاً موحداً لرد الاعتبار للدم العربى المراق باستهتار. فالمشروع الصهيونى والأمريكى مشروعان إجراميان قوامهما العدوان على الأراضى والشعوب العربية والتمثيل بهم والتفنن فى إذلالهم بالتحالف بينهما والقوة التى يملكانها.

أما قضية السودان فالمطلوب استخدام المحكمة الجنائية لإخضاعه لذات المشروعين الصهيونى والأمريكى وافتعال مختلف الذرائع والدليل على ذلك أن عريضة الدعوى ضد البشير الحافلة بكل أنواع الجرائم سوف تطوى فورا بل ويرشح البشير جائزة نوبل للسلام الذى حققه فى دارفور إذا لوح البشير باستعداده للاعتراف بإسرائيل ولكن ثقة إسرائيل أن تقسيم السودان والهيمنة عليه والإضرار بمصر لن يتحقق فى ظل البشير وإنما بعد التخلص منه وتولى المتمردين وغيرهم مقاليد السلطة فى السودان، ولذلك ناقشت فى مرة سابقة مسألة جوهرية وهى هل المطلوب الخلاص من البشير ونظامه أم تطويع النظام حتى يصبح مطية وطنية رائعة لتحقيق أهداف واشنطن وإسرائيل، ورأت أن البشير لايصلح لهذه المهمة وأن شعبيته قامت على أساس صلابته فى الدفاع عن كرامة السودان.

ولذلك فإنه لايصح المقايضة بين المجرمين الإسرائيليين وبين البشير، وإنما الصحيح أن الضحية فى الحالين هم العرب، ضحايا غزة فى نفس مستوى استهداف السودان لأن المشروع الصهيونى يستهدف السودان حتى لايكون سنداً لضحايا غزة ودعماً لمقاومتها. ويجب على المفكر العربى ألا يزوغ بصره فى هذه الساحة وأن يستقيم فكره على أننا فى غزة والسودان بما فى ذلك ضحايا دارفور ثمرة التمرد المدعوم من إسرائيل ضحايا المشروع الصهيونى وهدفه الذى لاتحده حدود.

إن الإيهام بأن المحكمة الجنائية الدولية سوف تشرع فى التحقيق فى محرقة غزة أمر يجب تشجيعه رغم تأخره كثيراً وعدم ثقتنا فى جديته أو جدية نتائجه، ورغم توفر الأسانيد والتقارير الدولية المؤكدة لفداحة جرائم إسرائيل، ولكن هذا الخبر لايجوز أن يزعزع الاعتقاد بأن قضية البشير هي رأس المؤامرة على السودان الوطن، والجزء العزيز من الجسد العربى والمائق الخطورة على بقاء مصر وأمنها.

المبحث الحادي عشر :

محنة غزة أم محنة السودان؟

الحق أن الكتابة الأسبوعية أقل وطأة من الكتابة اليومية من حيث تكاثر الموضوعات التى تتقافز أمام الكاتب كل يريد أن يجرى على قدمه وأن يكون موضوع تحليله. ولذلك كنت قد قررت معالجة مسألة إعادة إعمار غزة وما جرى فى مؤتمر شرم الشيخ، واستحالة الإعمار رغم كل هذا الحشد الدولى دون رضى إسرائيل، ولكننى وجدت أن التوتر الذى أشاعه قرار المحكمة الجنائية ضد الرئيس البشير الذى صدر مساء يوم الأربعاء الرابع من مارس الجارى يزاحم موضوع الإعمار. فالتناقض بين السخاء المفاجئ الذى بلغت فيه المساهمات إلى أكثر من خمسة بلايين دولار وعجز الدول المشاركة كما أشرنا يغرى بالمعالجة، ولكن صدور قرار المحكمة أضاف هماً جديداً إلى ما سببه المشروع الصهيونى من هموم، ورأيت أن أفرد هذه السطور لهذا الهم الطارئ.

ورغم أن المدعى العام للمحكمة قد أفتى بأن صدور القرار يعنى بشكل آلى استقالة الرئيس البشير من منصبه، إلا أن القرار نفسه مثل صدمة كبيرة. وليس هناك مجال للتنافس بين الموضوعين لأنهما يصدران من مصدر واحد، فمؤتمر شرم الشيخ هو أثر من آثار العدوان الإسرائيلى على غزة، وقرار المحكمة هو قمة التعبير عن المؤامرة الصهيونية على السودان، فمصدر العملين واحد والجسد الذى يتلقى الطعنة هو الجسد العربى فى غزة والسودان. ومن الواضح أن السودان قد أصبح من أهم وأحدث ساحات الصراع مع إسرائيل، ويتعين على العالم العربى أن يدرك ذلك، وقد بادر وزراء الخارجية العرب يوم ٣/ ٣ بالتعبير عن دعم السودان.

أما إعمار غزة وسيل التبرعات مع الدعوات بأن يهدى الله إسرائيل فتكف عن التدمير وأن تسمح بمرور مواد الإعمار فسوف يجعل كل هذه التبرعات حبراً على ورق لأن استمرار الاحتلال هو المشكلة، كما أن تجنب الجميع الإشارة ولو بشكل عابر إلى مسئولية إسرائيل وضرورة أن تدفع تعويضات عن هذا الدمار قد أعطى إسرائيل رخصة فرض الشروط والاستغلال السياسى الفاضح لمأساة القطاع، سوى ما ورد بكلمة الرئيس مبارك فى الافتتاح بأن السلام هو الضمان لعدم تكرار دمار غزة بعد تعميرها، وهذا صحيح ولكن من الواضح أن السلام العادل لا يزال حلماً بعيد المنال.

على الجانب الآخر، صدر حكم الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية مؤيداً لطلب المدعى العام بتقديم البشير للمحاكمة، ورغم أن هذا الحكم يعانى من ثغرات قانونية يجب تحديها أمام محكمة العدل الدولية، إلا أن اللافت هو تلك الحملة التى قرر فيها المدعى العام، بالمخالفة لمتطلبات وظيفته، أن أى دولة يجب أن تعتقل البشير، وهى سابقة غريبة تمثل استخفافاً بالعالم العربى، بينما رفض نفس المدعى العام التحقيق فى جرائم إسرائيل فى غزة سواء بناء على متطلبات وشكاوى منظمات وأفراد أو بناء على طلب السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك انتهاكاً لنظام المحكمة. ويصدر قرار المحكمة الجنائية الدولية أيضاً فيما يشدد قادة التمرد على علاقتهم بإسرائيل، كما تبرئ محكمة يوغوسلافيا الرئيس الصربى السابق من كل الجرائم الموثقة ضد كوسوفا. تلك هى عدالة المؤامرة، ولذلك لا بديل أمام العالم العربى سوى مساندة السودان سياسياً وإعلامياً ودعمه قانونياً فى معركته الطويلة ضد الصهيونية.

◆ ◆ ◆

المبحث الثاني عشر:

دور المحكمة في تفتيت السودان

الخلاف فى السودان يتم بين النخب السياسية ولا يصل إلى مستوى الناس، ورغم ذلك فالنخب هى التى تقوم بتقرير المصير. وفيما يتعلق بجنوب السودان الذى سوف يتصدر الاهتمام الإقليمى والدولى من الآن فصاعدا، ترى الحركة الشعبية أن انفصاله مسألة وقت بينما يرى حزب المؤتمر الوطنى أنه يمكن استنقاذ الوحدة.

ولو أجرينا استفتاء بين الشعوب العربية حول الموقف العربى المحتمل من انفصال جنوب السودان، هل تعترف به الدول العربية أم تناهض الدولة الجديدة، فإننى أظن أن الشعوب سوف تجمع على رفض انفصال الجنوب السودانى لأسباب عديدة لا خلاف عليها أهمها أن هذه الشعوب لا تريد انفصال أى جزء من الجسد العربى تحت أى مسمى وبأى ذريعة كما أن هذا الانفصال سوف يشجع على حالات انفصال مماثلة فى العالم العربى وإفريقيا وسوف تكون آثار الدومينو أسرع مما تتوقع خاصة وأن تفتيت العالم العربى مخطط أمريكى صهيونى نجح حتى الآن فى فلسطين والعراق ورسم قسماته فى لبنان ويوشك أن يهدد وحدة اليمن، وغير ذلك كثير مما تم رصده من مؤشرات خطيرة فى كل الدول العربية خلال العقد الأخير وبالأخص منذ الغزو الأمريكى للعراق. وتدرك الشعوب العربية أيضاً أن قسطاً مما آل إليه حال العالم العربى يعود إلى سياسات الحكومات الوطنية التى أسهمت فى نجاح مخطط التفتيت. ولا تزال قناعتى تتزايد بأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية كانت نقطة البداية فى تفكيك العالم العربى وتمزيقه ثم تفكيك أوطانه الواحد تلو الآخر حتى رغما عن الحكام.

ويترتب على ذلك أن انفصال الجنوب الذى تلح الحركة الشعبية لتحرير السودان عليه سوف يكون مؤامرة فى مواجهة نظام أعلن صراحة أنه سعى بكل الطرق لتفادى ذلك، وأنه حتى عندما قبل فى اتفاق نيفاشا فكرة الاستفتاء أسلوباً لتقرير المصير فإنه كان يقصد طمأنة الجنوبيين خاصة النخبة السياسية والعسكرية التى استقوت بالخارج لتحارب الجيش السودانى، وأن تصل إلى إحدى الحسنيين: إما الاستيلاء على الحكم فى الخرطوم لتصوغ السودان الجديد العلمانى الليبرالى وتزيل منه المسحة الإسلامية التى أتت بها حكومة الإنقاذ، أو أن تستقل بالجنوب تفعل به ما تشاء.

هكذا كانت نيفاشا نقطة التقاء حاسمة بعد صراع عسكرى شغل السودان وحشد موارده فى محرقة امتدت لأكثر من عقدين من الزمان، فسره الطرفان تفسيرا متباينا، فرأت فيه الخرطوم انتصارا لخط السلام وحقن الدمار والتفرغ للتنمية والبناء، بينما رأت فيه الحركة الشعبية انتصارا كاسحاً أرغم الخرطوم على تنازلات حاسمة وهى اقتسام الثروة والسلطة، والانفراد تماماً بالجنوب دون وجود للسلطة السودانية فيه، والتوغل فى الجيش والحكم باسم الشراكة، فصار النائب الأول للرئيس من الجنوب ونائب رئيس البرلمان من الجنوب وعدد من المحافظين فى الشمال والوزراء من الجنوب، ومع ذلك ينعى الجنوبيون على الخرطوم أنها لم تتح مكانا لهم فى الكوادر العليا فى الدولة ولكن التنازل الأخطر هو الإقرار للجنوب بتقرير مصيره. ولكن الاتفاق أشار أيضاً درءا للشبهات إلى أن السنوات الست الأولى لتطبيق الاتفاقية هى اختبار لمدى نجاح الشمال فى جعل الوحدة أكثر جاذبية من الانفصال، أى أن الانفصال عقوبة للشمال لأنه عجز مقدماً فى أن يجعل الوحدة معه جاذبة فحق الطلاق البائن على هذا الشريك الفاشل.

ونود أن نسجل فى هذا المقام أن تقرير المصير حق للشعوب ضد المستعمر، وأن صراع الخرطوم مع الحركة الشعبية وأنصارها من الإقليم وفى العالم أصحاب مشروع تفتيت السودان لم يكن حرباً أهلية وإنما هو صراع للمحافظة على وحدة السودان ضد التمرد المدعوم من الخارج. كما نود أن نسجل أن التزام جعل الوحدة جاذبة للجنوب كان صيغة مخادعة لثلاثة أسباب:

السبب الأول : هو أن هذا الالتزام يقع على عاتق شريكى الحكم فلايجوز أن نلوم المؤتمر الوطنى دون الجبهة الشعبية التي تتحمل النصيب الأوفى من اللوم.

السبب الثانى : هو أن الجبهة الشعبية فهمت نيفاشا على أنها تسليم بحقها فى تأصيل وتكريس الانفصال فأتاح لها الاتفاق مساحة واسعة من الحركة داخل الجنوب ومع الخارج وأنشأت بعثات دبلوماسية موازية، وتحدثت الحركة بشكل معارض لحكومة الوحدة ضد الدستور الانتقالى، بينما المؤتمر الوطنى فهم نيفاشا على أنها فسحة وفرصة للعمل على تدارك أسباب الصراع وتوثيق أواصر العلاقة على أسس جديدة، وأن حق تقرير المصير الوارد فى نيفاشا علامة على حسن نية الخرطوم وعدم رغبتها فى قهر الجنوب على علاقة لاترضيه.

السبب الثالث : أن أصدقاء الإيجاد ودول أخرى ساعدت على تهيئة ظروف الانفصال بدعمها المكشوف للحركة الشعبية.

وقد أظهرت الحركة الشعبية صراحة خلال المعركة الانتخابية الرئاسية أنها مستعدة لمنع الانفصال إذا تنازل البشير لياسر عرمان مرشح الحركة فى الانتخابات، أى سيطرة الحركة على كل السودان وتحريرها من العرب المسلمين أو فصل الجنوب، وعلى الخرطوم أن تختار أحدهما وهما خياران أحلاهما مر .

لقد انهمكت الجبهة الشعبية فى مساندة متمردى دارفور وساندت مسرحية

المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير لاتهامها له بجرائم فى دارفور، ولكن البشير يفهم جيدا أنه لو أبدى استعداده للاعتراف بإسرائيل وأغفل المقاومة العربية وتخلى على مواقفه العربية ضد إسرائيل، فسوف يظل رئيساً مدى الحياة وتحافظ له واشنطن على السودان موحدا وربما سعت إلى ترشيحه لجائزة نوبل للسلام فيتحول بقدرة قادر عندهم من قاتل مطلوب أمام المحكمة الجنائية الدولية إلى قديس ينشر السلام والعدل فى أحراش السودان.

وقد فهمت أن حكومة الخرطوم تتمنى ألا تمضى الجبهة الشعبية فى خطها لفصل الجنوب، ولكنها تواجه ضغوطاً هائلة من واشنطن وغيرها ومن توظيف المحكمة الجنائية ضد البشير. معنى ذلك أن البشير يوفق على إجراء الاستفتاء وفق اتفاق نيفاشا لكنه واثق أن النتائج سوف يتم تزويرها مادام الشمال لا يملك رقابة النتائج، ومادامت تلك خطة واشنطن التى أشار ممثلها فى الخرطوم إلى أنه لن ينازع فى نتائج انتخاب البشير لعل ذلك الفضل يدفع البشير إلى عدم تعويق الانفصال. فإذا رفض البشير الانفصال فسوف يكون عليه أن يحارب الجبهة مرة أخرى كما أن رفضه سوف يواجه بضغوط هائلة من الغرب بحجة عدم احترامه لاتفاق نيفاشا، ولكن الحقيقة أن فهم الطرفين لحق تقرير المصير ليس واحدا، كما أن المؤامرة كانت واضحة منذ البداية. سوف يترتب على رفض الخرطوم الاعتراف بالجنوب كدولة مستقلة عزوف الدول الأخرى عن الاعتراف بها لأن الاعتراف ضد رغبة الحكومة المركزية يعد إسهاما فى تقويض وحدة السودان. نفهم أن الحكومة فى الخرطوم مستعدة لإرضاء الجنوب حتى بالتنازل عن حصتها فى بترول الجنوب، ولكن الجنوب مدفوع لاعتبارات سياسية دولية نحو الانفصال حتى يمكن للدولة الجديدة أن تعترف بإسرائيل وتتابع مع متمردى دارفور فصل الإقليم وتفتيت بقية

الأراضى السودانية.

أمام هذا المأزق .. ما هو موقف الدول العربية؟ هل تعترف بالدولة الجديدة امتثالاً للرغبة الأمريكية أم تعزف عن الاعتراف احتراماً لرغبة الحكومة السودانية. فإذا اعترضت الحكومة السودانية أملاً فى استجلاب الوحدة أو الفيدرالية فى وقت لاحق، فلا أظن أن الدول العربية ستكون ملكية أكثر من الملك كما يقولون خصوصاً وأن مصر مثلاً بادرت فى وقت مبكر استشرافاً لهذا المصير ومدت جسوراً مع حكومة الجنوب وأنشأت بعثة قنصلية فى جوبا عاصمة الجنوب.

إننى أنبه إلى أن المؤامرة على وحدة السودان لاقبل للسودان وحده بمواجهتها، وإذا تسامحت الدول العربية مع انفصال الجنوب، فإن تفكيك السودان قادم وتفتيت الدول العربية يكون قيد النظر مادامت السابقة قد تم إرساؤها. ولذلك فإننى أطالب بوقفة عاقلة فى هذه المأساة وليس واردا استجداء الحركة الشعبية حتى ترضى بعدم فصل الجنوب، أو بوعود باستثمارات عربية فى الجنوب ثمناً لمنع الانفصال ، وإنما تكون هذه الوعود فى مؤتمر تحضره كل الأطراف وأن تكون جزءاً من حل شامل يحفظ على السودان وحدته.

وأخيراً، وكما أشار أحد كبار المسئولين السودانيين فى إحدى اللقاءات فى الخرطوم فى أوائل يوليو ٢٠١٠ لماذا يصر الجنوب على الانفصال وهو منفصل فعلاً وأن روابطه مع الشمال شكلية، إلا أن يكون الانفصال مقصوداً منه تمزيق السودان وإدخاله فى دوامة جديدة من الصراع.

والحق أن التصدى للمؤامرة منذ بدايتها أقل كلفة وأبعد نظرا من الاستسلام لأوهام التسوية وسراب السلام، ولكن العالم العربى كان قد بدأ ينفرط عقده مما لا يدع مجالاً للشك بأن السلام المصرى الإسرائيلى هو رأس الشرور للعالم العربى

ومصر فى المقدمة.

ونظرا لمخاطر الانفصال للعالم العربى والإسلامى وإفريقيا فقد ترى الدول فى العوالم الثلاثة عقد قمة مشتركة لتدارك المخاطر، فالدول العربية والإفريقية هشة وأضعفها بلاء الداخل وتجبر الخارج، مما أنهك قدرتها على الصمود حتى للحفاظ على وحدتها الداخلية.

◆◆◆

obeikandl.com